الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/NGO/27

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

271213 261213 13-59818X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

يبين تقرير عام ٢٠١٣ عن الأهداف الإنمائية للألفية نمطا مختلطا من أوجه النجاح والإخفاق، والتحسن والتحديات، والتجديدات والعوائق. ولقد استندت الأهداف الإنمائية للألفية إلى مفهوم خاطئ للتنمية كانت نقطة ارتكازه محورها النموذج المهيمن لنمو الناتج المحلي الإجمالي، و لم تكن راسخة في إطار لحقوق الإنسان. والتحديات ذات الطبيعة الهيكلية والمنظومية هي التحديات الحقيقية التي يتعين مجابهتها في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وهي الأساس الصلب لخطة تحولية تهدف إلى ''ألا يتخلف أحد عن الركب''. وإن ما نحتاج إليه هو تحقيق الرفاه البشري، وكرامة جميع الأفراد، والمساواة بين الجنسين، والكفاية، والعمل بنظام اقتصادي يقوم على الصالح العام.

وإن الوضع الحالي المتسم بأوجه عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، وممارسة العنف ضد المرأة والفتاة، والتمييز، والنماذج غير المستدامة للتنمية، يتعين تحديه ومجابهته. وقد سهلت العولمة تركيز السلطة في أيادي الشركات عبر الوطنية والمصالح النخبوية. ويتطلب التحول تغييرا في المسار ليتوجه نحو إقامة مجتمعات وسبل عيش عادلة ومستدامة، والتمسك بحقوق الإنسان والكرامة البشرية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والابتعاد عن تركيز الأموال والسلطات في أيادي القلة.

و لم تعالج أهداف وغايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية أوجه التغير المنظومي والهيكلي. والأهداف في حد ذاتها، وبمفردها، لن تتمكن أبدا من إحداث تحول نسقي أو الإفضاء إلى تغيير. ويكمن التحدي في كيفية اختيار ووضع استراتيجيات تزرع بذرة حوار تحولي يقود إلى تغييرات في العقلية وإلى تغير منظومي. ومن الإنجازات المهمة للأهداف الإنمائية للألفية اكتساب المعرفة بأن هذه الأهداف في حد ذاتها لا تعالج المسائل ذات الطبيعة المنظومية الشاملة. ويتمثل التحدي في تبني طريقة تفكير شمولية، لا مجرد التفكير في المسائل الطارئة كلا على حدة. وثمة ترابط بين طرائق التفكير والمنظومات. ويحدث التغيير من خلال العمل. وهذا التحليل ذو أهمية خاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين حيث إن أنماط التفكير السائدة تقوم على الأبوية والتراتبية والسيطرة والتحكم، والانتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان. و لم ينجح الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في معالجة المسائل المنظومية.

كيف يمكن إذا جعل علاقات ممارسة السلطة ذات طابع ديمقراطي؟ وكيف يمكن ردم الهوة التي تفصل بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات والحاكمين والمحكومين والإنسان والطبيعة والأغنياء والفقراء والشمال والجنوب؟ وإنه للزام حقا أن يمارس فعليا كل شخص

وكل دولة القيم الأساسية على النحو المبين في إعلان الألفية، وهي، الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة. وكيف يمكن لنا أن نشجع على تبني نُهج ذات تركيز على الأشخاص والمجتمعات والدول، تعمل من أجل تحقيق العدالة، عوضا عن إقامة نظم هرمية تراتبية للسلطة والتحكم في الأشخاص والمجتمعات، بل وحتى في الدول؟ وما هي العمليات الضرورية لتطوير علاقة مساواة بين المرأة والرجل؟ وكيف يمكن لنا أن نتحول نحو فهم علائقي للاقتصاد يرتكز على المجتمع والطبيعة: إنسانية واحدة واقتصاد واحد في كوكب واحد، جوهره العدالة الاجتماعية؟

ولم ينجح إطار الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تحقيق تغير منظومي للفتيات والنساء. ولا يزال النساء والفتيات أسيرات قبضة المجتمع الأبوي. ويمكن ملاحظة استمرارية النظم وأنماط التفكير الأبوية في طائفة من أعمال العنف التي تمارس ضد المرأة والفتاة في جميع أنحاء العالم. وإن إهمال معالجة العنف هو من أوجه القصور في الأهداف الإنمائية للألفية. وممارسة العنف ضد الفتاة والمرأة مسألة ذات طبيعة علائقية. وتعمل النظم الأبوية والتراتبية، حيثما وجدت، بأشكال عنيفة واستغلالية ضد الفتاة والمرأة، وضد المجتمعات الضعيفة داخل وعبر الحدود، وبممارسات تستغل أمنا الأرض.

وإزاء هذه الخلفية المفاهيمية التي قدمناها أعلاه، تعمل الأخوات المنضويات في منظمة الراعي الصالح في ٧٢ بلدا على معالجة المسائل المتعلقة بالكرامة البشرية وحقوق الإنسان للفئات المعرضة للفقر المدقع والعنف واستغلال العمالة والاستغلال الجنسي من الفتيات والنساء والمجتمعات المحلية. والمثال المستمد من بهوكيت في تايلند هو انعكاس لأوضاع متعددة في جميع أنحاء العالم. ويبذل المهاجرون من ميانمار جهودا مضنية كل يوم للتغلب على حياة طابعها الفقر المدقع. وليس لدى غالبيتهم تأشيرات أو تصاريح عمل. ويجعلهم ذلك عرضة للممارسات الاستغلالية في سوق العمل، ومحاولات الترويع والرشوة من طرف المسؤولين المحليين، وإمكانية الوقوع ضحايا للاتجار بالأشخاص. ويتم استخدامهم بصفة غير رسمية في أكثر الأعمال صعوبة وأخطرها، في الأنشطة ذات الأجور غير المجزية مثل تصنيع الأسماك والبناء. ويسكنون منازل متداعية بُنيت وسط أماكن مفتوحة لإلقاء النفايات، دون مياه أو مرافق صرف صحي، ولا يتحصلون على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية.

والمشروع الذي يعالج هذه المسائل متعدد الأبعاد، ويقدم الخدمات التالية:

- دورات محو الأمية الأساسية وتقديم الدعم الغذائي للأطفال والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٧ سنة؛

- التدريب المهني ودعم الباحثين عن العمل لعدد ٤٠ من النساء والمهاجرات؛
- المساعدة في مجال الرعاية الصحية من خلال خدمات التمريض المجتمعية لعدد ٥٠٠ مهاجر؛
- إقامة حلقات عمل في مجال حقوق الإنسان بشأن الكيفية التي يتم بها إجراء البحوث المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ورصدها والإبلاغ عنها، على الصعيدين المحلي والدولي كليهما، مع التركيز بوجه خاص على الاتجار بالبشر وحقوق المهاجرين والعمل.

ونحن ندرك بصفة متزايدة أن مثل هذه المشاريع في الوقت الذي تعالج فيه الاحتياجات الفردية، لا تحقق في واقع الأمر تغييرا منظوميا شاملا، وهي مهددة بشكل مستمر بسبب عدم توفر الموارد المالية، وممارسات الأعمال التجارية ذات الطبيعة الاستغلالية والهادفة إلى الربح، وإنكار حقوق الإنسان، والاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي.

التوصيات

يمكن تحقيق الإسراع في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت الحالي من خلال ما يلي:

- إعادة تخصيص الموارد؛
- تخفيض النفقات العسكرية وإعادة توجيهها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- معالجة مسألة الديون (وفقا لبيانات البنك الدولي، فإن البلدان النامية دفعت، في عام ٢٠١٠ وحده، مبلغ ١٨٤ بليون دولار لخدمات الديون، أو حوالي ثلاثة أضعاف الموارد السنوية المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية)؛
- تنفيذ وتخصيص ضريبة معاملات مالية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- الوفاء بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تم التعهد بها، لكنها لم تدفع حتى الآن؛
- تنفيذ كامل نطاق حقوق الإنسان للنساء والفتيات وفقا للآليات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

- تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٩٦٠ (٢٠٠١)، و ٢٠١٦ (٢٠١٣)، بشأن منع ممارسة جميع أشكال العنف ضد الفتاة والمرأة؛
- تنفيذ توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ بشأن الحدود الوطنية الدنيا للحماية الاجتماعية، وإعلان الحق في التنمية، والمبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان؛
- تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

وبالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة، يمكن المساهمة في تحقيقهما من خلال:

- الشروع في محادثات، والاستمرار فيها، بشأن المحركات المنظومية والهيكلية لأوجه عدم المساواة – النظام الأبوي، التراتبية، الهيمنة، السلطة والتحكم – وتشجيع ودعم وضع نظم مبتكرة لمعالجة الأنظمة غير الفاعلة؛
- جمع بيانات جديدة تستند إلى واقع حياة الناس، لا سيما النساء والفتيات، لمعالجة تقاطع عدم المساواة بين الجنسين مع أوجه عدم المساواة الأخرى. ووضع هدفين مستقلين: أحدهما بشأن عدم المساواة بين الجنسين والآخر بشأن أوجه عدم المساواة بصفة عامة. وضمان أن تعالج الغايات والمؤشرات والسياسات الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة هذه، وتعميمها في جميع جوانب أهداف التنمية المستدامة؛
- إيجاد الهياكل الوطنية والدولية التي تضمن أن يكون الفتيات والنساء شركاء متساوين على مائدة صنع القرارات، من أجل معالجة الجوانب المتعلقة بوضع خطة إنمائية عادلة ومنصفة ومستدامة.

وتؤيد هذا البيان المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: جمعية أخوات المحبة للقديس فنسنت دي بول، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، ومنظمة إدموند رايس الدولية، والمعهد الدولي ماريا أوسيليا تريتشي الساليزي لدون بوسكو، وشراكة العدالة العالمية، ومؤسسة القلب المقدس الدينية للسيدة مريم، ومؤسسة الإرساليات الساليزية، ومنظمة راهبات الرحمة في الأمريكتين، وجمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، وأسقفية الروم الأورثوذكس في أمريكا الشمالية والجنوبية، واتحاد راهبات الأعمال الخيرية، ومنظمة يونانيما الدولية.